

# **Procédure collective : Le délai annuel, limite à l'action en relevé de forclusion (CA. com. Casablanca 2002)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 21032	<b>Juridiction</b> Cour d'appel de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 198
<b>Date de décision</b> 15/01/2002	<b>N° de dossier</b> non spécifié	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Forclusion, Entreprises en difficulté	<b>Mots clés</b> مسطرة التسوية القضائية, فتح المسطورة, عدم التصریح بالدين, صعوبة المقاولات, دعوى رفع السقوط, اجل قانوني, اجل سنة Procédure collective, Non respect du délai, Jugement d'ouverture, Irrecevabilité de la demande, Forclusion, Difficulté des entreprises, Délai d'un an, Action en relevé de forclusion		
<b>Base légale</b> Article(s) : 687 - 690 - Loi n° 15-95 formant code de commerce promulguée par le dahir n° 1-96-83 du 15 Rabii I 1417 (1 Aout 1996)	<b>Source</b> Non publiée		

## Résumé en français

Doit être rejetée la demande en relevé de forclusion intentée au-delà du délai légal d'une année à compter du prononcé du jugement d'ouverture de la procédure collective.

## Résumé en arabe

صعبه المقاولات: دعوى رفع السقوط - اجل سنة - نعم

ممارسة دعوى رفع السقوط لا تكون ممكنة إلا داخل أجل سنة ابتداء من صدور الحكم القاضي بفتح المسطورة عملا بأحكام الفقرة 2 من المادة 690 من مدونة التجارة.

## Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

القرار رقم 198 بتاريخ 15/01/2002

### محكمة الاستئناف التجارية

حيث تعيب الطاعنة على الأمر المستأنف رفضه لطلبها الرامي إلى رفع السقوط بعلة أنها لم تثبت بأن سبب عدم التصريح لا يعود إليها، والحال أنها توفر على رهن رسمي على الأصل التجاري لشركة (ب)، ولم يتم إشعارها بصفة قانونية من طرف السنديك للتصريح بدينها.

وحيث أنه إذا كان المشرع قد مكن الدائنين الذين لم يقوموا بالتصريح بديونهم إلى السنديك داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 687 من مدونة التجارة من مسطرة تمكّنهم من المحافظة على حقوقهم عن طريق ممارسة دعوى رفع السقوط شريطة إثبات أن سبب عدم التصريح بالديون إلى السنديك لا يعود إليهم، إلا أن ممارسة هذه الدعوى لا تكون ممكنة إلا داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة ضد المقاولة عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة 690 من مدونة التجارة.

وحيث أنه في النازلة فإن حكم فتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة (ن. ب) قد 2000 ، في حين أن دعوى رفع السقوط لم تمارس إلا بتاريخ 12/10/2001 أي خارج أجل السنة المنصوص عليه في المادة 690 صدر بتاريخ 12/10/2001 من مدونة التجارة.

وحيث أنه استناداً إلى هذه العلة وحدها كان يتعين على القاضي المنتدب أن يرفض طلب رفع السقوط دون حاجة إلى البحث في السبب الذي حال دون قيام الطاعنة بالتصريح بدينهان لدى السنديك داخل الأجل المحدد قانوناً.

وحيث يتعين لما ذكر رد الاستئناف وتأييد الأمر المستأنف لمصادفته الصواب.

لهذه الأسباب:

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائياً علنياً حضورياً تصرّح:

في الشكل: قبول الاستئناف.

في الجوهر: برده وتأييد الأمر الصادر عن القاضي المنتدب بتاريخ 11/1/2001 في الملف عدد 134 وتحميل الصائر للمستأنفة.